النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٢٧ / فبراير ٢٠٢٣

لنعمل معا لانجاح القمة الاقتصادية العربية الفرنسية

كالعادة، يتزامن إصدار نشرتنا الإخبارية في بداية كل سنة مع نشر أرقام التجارة الخارجية الفرنسية.

وما يمكننا استخلاصه من الارقام التي تم نشرها مؤخراً - يمكنكم الاتطلاع على تفاصيلها على صفحات هذه النشرة - دعوني أن أقوله منذ الآن، أننا بعيدون تمام البعد عن التحسن الذي كنا ننتظره منذ فترة طويلة.

وبينما يبدو واضحاً بان حجم الصادرات الفرنسية قد ارتفع في العام الماضي بشكل ملحوظ. يسجل حجم الواردات ارتفاعاً يفوق بكثير أرقام الصادرات مع مؤشرين هامين من الضروري التوقف عندهما : الأول يتعلق بانخفاض سعر اليورو بمعدل ١١ بالمئة بالنسبة للدولار والثاني يتعلق بالارتفاع المذهل لأسعار المواد الأولية، لاسيما اسعار الطاقة ومشتقاتها، مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وتدهوره من -٧٨,١ مليار يورو عام ٢٠٢١ الى - ١٦٣,٦ مليار يورو العام الماضي. هذه هي واقع الحال.

فيما يخص الدول العربية، ازدادت المبادلات التجارية مع فرنسا بنسبة ٤١ بالمئة، حيث ازدادت الصادرات الفرنسية إلى دول هذه المنطقة بنسبة ٢٢ بالمئة، وهي زيادة بالطبع جيدة ويعود نجاحها إلى الشركات الفرنسية وخبرتها والى جودة ونوعية سلعها، لكن حجم الواردات الفرنسية من هذه الدول ارتفع في الوقت ذاته بنسبة ٥٩ بالمئة مما دفع الميزان التجاري إلى تسجيل عجز إضافي وتدهوره من ١,٩ مليار يورو عام ٢٠٢١ الى ١١,٩ مليار يورو عام ٢٠٢٢.

الصراع بين روسيا وأوكرانيا الذي تجاوزت مدته، وللأسف، أكثر من ٣٦٥ يومًا، ونتائجه السلبية التي نعرفها بالإضافة إلى نقاط ضعفنا وعدم استعدادنا، في مواجهة ارتفاع الأسعار، لاسيما أسعار النفط والغاز، والمواد الخام الأولية والزراعية والمعدنية وغيرها يفسّر،الى حد ما ٨٠ بالمئة من تدهور الميزان التجاري لكن يجب الاعتراف ايضاً بان حصة فرنسا في السوق العالمي تتآكل مع الوقت فقد خسرت في العام الماضي ٠,٥ بالمئة وأصبحت عند نسبة ٢,٥ بالمئة بعد أن بقيت خلال سنوات تستأصل في التجارة الدولية نسبة ٣ بالمئة.

والسؤال الذي لا يمكن تجاهله، هل سنتمكن يوماً من تغيير هذا الاتجاه الهبوطي وتحويله ؟ أم بات الأمر مسألة صعبة ولا مفر منها بعد الآن.

الرهان على المدى القصير والمتوسط، يبقى حول القدرة التنافسية لشركاتنا، وقدرتها على الابتكار، وفي النهاية قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية.

التفاؤل يدفعنا للنظر إلى العديد من المؤسسات الفرنسية المتواجدة في الخارج، خاصة في أسواق دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يدفعنا للنظر إلى الزيادات القوية في حجم صادراتنا إلى العديد من دول المغرب العربي ودول الخليج، فالإشارات قوية وواضحة وإيجابية وتدفعنا للعمل على تسريع تعزيز هذه الشركات والعمل على زيادة حجم مبادلاتنا التجارية وعلى تقويته.

هذه هي بعض الأسباب التي تدفع الغرفة التجارية العربية الفرنسية على مواصلة العمل، قدر المستطاع، لمساعدة الشركات الفرنسية ومواكبتها وعلى تفعيل علاقاتها لتعريف هذه الشركات الى اصحاب القرار وتزويدها بالنصائح والمعلومات بشكل دائم ومستمر. الغرفة التجارية العربية الفرنسية هي عنصر ضمن فريق يضم العديد من اللاعبين الذين يعملون ضمن أجواء البيئة الاقتصادية والقرار السياسي المتوفران.

وفي رأيي، يبقى العامل الاهم للشركات في متابعة العمل للاستعلام عن الفرص وتتبع آخبار الأسواق بشكل جيد. هذا هو السبب الذي دفع الغرفة التجارية العربية الفرنسية إلى توفير لأعضائها النشرة الخاصة بمراقبة تطوّر الأعمال، بالإضافة إلى تنظيم الندوات عبر الانترنت ودورات التأهيل للعمل ضمن أجواء متعددة الثقافات وتنظيم اللقاءات والتظاهرات الكبيرة كالقمة الاقتصادية الرابعة بين فرنسا والدول العربية التي ستقام هذه السنة في ١٥ مارس تحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس الفرنسي السيد إيمانويل ماكرون تحت عنوان : تعزيز الشراكة في ظل أجواء عالمية مشحونة بالأزمات والتي تشارك في تنظيمها منظمة أرباب العمل الفرنسية، واتحاد الغرف العربية، وبيزنس فرانس، وغرفة الصناعة والتجارة الفرنسية، واتحاد الشركات المتوسطة والصغيرة. هذا اللقاء الذي سيجمع عدد كبير من الشركات الفرنسية إلى جانب الشركاء العرب للغرفة سيوفر دون شك الفرصة لفتح فضاء حوار يسمح للشركات الفرنسية بتقديم خبراتها وخدماتها والإجابة إلى كافة متطلبات الدول العربية في المنطقة و الى تعزيز مكانتها في هذه المنطقة عبر شراكة جديدة.

إنها أمنيتي. وسألتقي بكم إن شاء الله خلال القمة.

فانسان رينا
رئيس الغرفة

المحتويات

- **لنعمل لانجاح القمة الاقتصادية العربية الفرنسية.** الصفحة ١
- **حوار مع السيد فانسان رينا رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية.** الصفحة ٢
- **قطر : أي إنتعاش إقتصادي بعد مونديال كرة القدم.** الصفحة ٣-٥
- **إعلان لمجموعة ترانسديف.** الصفحة ٦
- **المبادلات التجارية بين فرنسا والعالم العربي.** الصفحة ٧-٨
- **آفاق النمو في دول الشرق الاوسط.** الصفحة ٩
- **مقابلة مع السيد جان لوك شوفين رئيس غرفة التجارة والصناعة في مقاطعة إيكس - مرسيليا - بروفانس.** الصفحة ١٠-١٢
- **تعزيز التعاون الاستراتيجي بين فرنسا والعراق.** الصفحة ١٣
- **إعلان لمجموعة سويز.** الصفحة ١٤

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية - الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

فانسان رينا : على فرنسا والدول العربية توطيد علاقاتهم من خلال شركاتهم

في إطار التحضير للقمة الاقتصادية الفرنسية العربية الرابعة حول موضوع تعزيز الشراكة في ظل عالم تسوده الأزمات، أجاب السيد فانسان رينا، رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية، على أسئلتنا.

سيدي الرئيس، ما هي أهدافكم من عقد هذه القمة؟

لم تتمكن الغرفة التجارية العربية الفرنسية منذ عدة سنوات، بالتحديد منذ أواخر سنة ٢٠١٨، من تنظيم اللقاءات مع شركائها العرب. بالطبع أزمة جائحة الكوفيد جعل تنظيمها أمراً مستحيلاً. إمكانية إعادة تنظيم مثل هذه اللقاءات تسمح لنا من جديد بجمع العديد من الشركاء العرب الاعضاء في غرفة التجارة العربية الفرنسية، وأعضاء مجلس إدارتها، بالاضافة الى الممثلين عن الغرف التجارية العربية وأرباب العمل في ألاثني وعشرين دولة عربية والعديد من الهيئات الفاعلة وأصحاب القرار كاتحاد الصناعات العراقية، واتحاد الصناعات المصرية، وغرفة الصناعة الأردنية بالإضافة بالطبع إلى السفراء العرب المعتمدين في فرنسا و هم شركاء مهمون بالنسبة للغرفة. هذا اللقاء سيوفر أولا الفرصة للحوار والتبادل مع الشركات الفرنسية المتواجدة في العالم العربي، والشركات الاخرى التي ترغب في دخول أسواق هذه الدول وتطوير أعمالها فيها. أنا أعتبر أن بين أحد العناصر الأكثر حسماً وجدية لبدء أعمال تجارية جديدة في أي مكان يبدأ بالاستعلام والحصول على المعلومات المتعلقة بكل سوق وبكل بلد، وهذا ما تعمل الغرفة على توفيره لكل من يريد في كل وقت.

وهل يعتبر هذا كافياً ؟

بالطبع لا. لقد أردنا أيضًا، عبر تنظيم هذا اللقاء، تلبية الدعوات التي طالما سمعناها من شركائنا ومحاورينا العرب، وأود هنا أن أذكر أن الغرفة التجارية العربية الفرنسية، التي تم على تأسيسها أكثر من ٥٠ عامًا، هي الهيئة الوحيدة في فرنسا التي تجمع في مجلس إدارتها عدداً متساوياً من ممثلي الشركات الفرنسية والقطاع الخاص في الـ ٢٢ دولة في جامعة الدول العربية. الأعضاء العرب في مجلس إدارة الغرفة، والسفراء العرب في باريس، لم يتوقفوا منذ فترة عن دعوتنا، إلى العمل لبناء علاقة جديدة مبنية على مستوى الشركات ليس فقط بهدف السعي لتطوير حجم أعمال هذه الشركات في الأسواق العربية وإنما أيضا في محاولة جدية لتطوير شراكات قادرة على دخول أسواق أخرى، في دول أخرى. هذا التحدي الجديد يتعين على القطاع الخاص المشاركة في بناءه.

هل هذا سبب رغبتكم في جمع هذا العدد الكبير من الممثلين عن الاقتصاد الفرنسي؟

نعم. أذكركم أنه في ديسمبر ٢٠١٨، في نهاية منتدى الأعمال الفرنسي العربي، من بين التوصيات التي رفعها المشتركون كانت الرغبة على العمل لجمع اللاعبين الاقتصاديين الفاعلين في دول المنطقة بهدف التنسيق بينهم. مع انعقاد هذه القمة، التي تنظمها الغرفة بالاشتراك مع منظمة أرباب العمل الفرنسية واتحاد الغرف العربية وغرفة التجارة والصناعة الفرنسية التي تمثل شبكة غرف التجارة والصناعة في فرنسا، وبيزنيس فرانس، واتحاد الشركات المتوسطة والصغيرة، نحقق أولى التوصيات التي تم تبنيها في لقائنا عام ٢٠١٨ ونجمع بالفعل عدد واسع من الهيئات الفرنسية التي تعمل على تنمية الشركات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لماذا تم استبدال تسمية المنتدى بالقمة ؟

مرة أخرى تم ذلك استجابة لطلب أصدقائنا وشركائنا العرب الذين تمنوا استبدال تسمية هذا اللقاء وتغيير اسمه من منتدى إلى قمة، هذا التغيير يشير إلى مرحلة جديدة ترمز بشكل قوي إلى إرادة تعزيز المبادلات التجارية بين فرنسا والدول العربية، لاسيما بعد أزمة جائحة الكوفيد والسياق الذي نعرفه للصراع بين روسيا وأوكرانيا. ولهذا كان الطلب الذي تقدمنا به الى فخامة الرئيس الفرنسي السيد إيمانويل ماكرون لرعاية هذا اللقاء، وحصلنا عليه. بالطبع، يبقى هذا الاجتماع ملتقى اقتصادي وليس اجتماع سياسي، ولقاء بين رجال الأعمال وبين الشركات والمؤسسات في البلدان العربية وفرنسا.

كيف ستكون صياغة هذا الاجتماع؟

أردنا استعراض شامل للقطاعات التي تنموا فيها الفرص وتكثر فيها الدعوات والحاجة لبناء الشراكات الهامة على سبيل المثال : البيئة والمياه والنفايات، والمدينة المستدامة وبرامج التنمية، والشراكات الصناعية الجديدة، والصحة والغذاء، والهندسة المالية، لعرض الفرص الواعدة فيها من قبل عدد من الشخصيات المسئولة في العديد من الهيئات والمنظمات على سبيل المثال : نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس وأمين عام اتحاد الغرف العربية، وأرباب الشركات الفرنسية الكبيرة كالمدير العام لشركة فيوليا، أو رئيس ترانسديف، والعديد من رؤساء الشركات الفرنسية والعربية.

ماذا تتوقعون من هذا الاجتماع؟

النجاح في جمع عدد كبير من المشاركين العرب والفرنسيين، وهذا بالطبع من ضمن الأهداف الأولى التي تسعى الغرفة لتحقيقها باستمرار إلى جانب مهامها في التصديق على المستندات، ومواكبة الشركات وإرشادها وفض النزاعات التجارية، آمل قبل كل شيء أن يكون هذا الاجتماع نقطة انطلاقة لديناميكية مزدوجة : العمل على توفير لمؤسساتنا كل الفرص لكي تعزز إمكانية عملها في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا وعلى خلق رغبة جديدة للمنتجات، والخبرة الفرنسية المعروفة .وفي نهاية هذا الاجتماع سنعرف مدى نجاحنا في تحقيق كل هذا.

فانسان رينا
رئيس الغرفة

Nos partenaires 2023

Stratégiques: VEOLIA, transdev the mobility company
Gold: anteagroup
Silver: Cabinet MERLIN Groupe MERLIN

قطر: أي انتعاش اقتصادي بعد مونديال كرة القدم ؟
ما هي الفرص المتاحة للشركات الفرنسية ؟

في الوقت الذي تؤكد فيه قطر على نهاية دورة النمو الاقتصادي التي حملتها المشاريع الكبيرة لتنظيم مونديال كأس العالم لكرة القدم، تدخل لؤلؤة الخليج مرحلة جديدة في مسار تطور نموها الاقتصادي مدفوعة بأولويات جديدة تفتح الطريق لتحقيق مشاريع عملاقة في قطاعات الغاز والهيدروكربونات والطاقة المتجددة والعديد من المشاريع في القطاعات التي اعتمدتها في إطار خطة التنمية - رؤية ٢٠٣٥ - لتنويع اقتصادها. ولتحقيق طموحاتها خصصت الإمارة، للسنوات العشر المقبلة، سلة من الاستثمارات تتجاوز قيمتها ١٠٠ مليار دولار لمضاعفة طاقتها الإنتاجية من الغاز وللاستثمار للاستفادة من نجاح تنظيم مونديال كأس العالم لكرة القدم لتعزيز جاذبيتها الاقتصادية ومكانتها ودفع الإمارة إلى اعتلاء مركز إقليمي جذاب في العديد من القطاعات من بينها الرياضة، والسياحة، والقطاع الرقمي والتكنولوجيا النظيفة والذكاء الاصطناعي وغيرها.

ومن هذا المنطلق، نظمت غرفة التجارة العربية الفرنسية، بالتعاون مع السفارة الفرنسية في قطر ومكتب الأعمال الفرنسي في الدوحة، يوم الخميس في ١٩ يناير الماضي، ندوة عبر الإنترنت حول موضوع قطر: أي انتعاش اقتصادي بعد مونديال كأس العالم لكرة القدم؟ وما هي الفرص المتاحة للشركات الفرنسية ؟ لتسليط الضوء على مختلف الفرص التي ستوفرها الدورة الاقتصادية الجديدة للشركات الفرنسية.

في افتتاح أعمال هذا الاجتماع، شكر رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية، السيد فانسان رينا، جميع المشاركين فيه، وعلى وجه الخصوص سعادة السيد جان بابتيست فيفر، سفير فرنسا في قطر. وأكد في كلمته على ضرورة تسليط الضوء خلال هذا الاجتماع على المكانة المميزة لإمارة قطر بعد النجاح الباهر الذي حققته في تنظيم هذا الحدث الرياضي العالمي الكبير الذي كانت تسعى من خلال تنظيمه إلى الإشعاع الثقافي والحضاري للإمارة إلى جانب إشعاعها الاقتصادي ومسار تقدمها التنموي.

وقال رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية : اليوم لا يمكن لأحد أن يتجاهل موقع ومكانة قطر، وشدد على أهمية التساؤل بعد التنظيم الناجح للمونديال ولهذا الحدث العالمي، عن الفرص المتاحة أمام الشركات الفرنسية في هذا الاقتصاد المتنامي، والقطاعات التي يجب أن تستكشفها لتعزيز قدراتها وحضورها وحصصها الاقتصادية في الإمارة نفسها، وبشكل أوسع في كافة دول المنطقة والعالم العربي بشكل عام، خاصة خلال هذه المرحلة التي يعاني فيها الاقتصاد الأوروبي من الإحباط وتبدو فيها بيئة الأعمال الدولية مشحونة بالتوتر والغموض. وأكد السيد فانسان رينا على قناعته بوجود العديد من الإمكانات والفرص الواعدة في الإمارة، وأعرب عن أمله بان يقوم المتحدثون خلال هذا اللقاء بعرضها بشكل مفصل.

في مداخلته اعتبر سعادة السفير الفرنسي في قطر السيد جان بابتيست فيفر بان هذا اللقاء يوفر الفرصة لتقييم العلاقات بين فرنسا وقطر خاصة بعد المحاولات، خلال مباريات كأس العالم، لبث صورة عن الإمارة تختلف مع واقعها الحقيقي. وقال ما يمكن تأكيده اليوم أن قطر هي بلد الفرص الواعدة للشركات الفرنسية . وشدد سعادة السفير على العلاقة الوثيقة التي تربط البلدين وقال بأنها عادت من جديد كثيفة ومتينة بعد مرحلة كانت أقل نشاطا مرتبطة بالحظر وجائحة الكوفيد. وأشار إلى أن العديد من السياسيين وكبار رجال الأعمال عادوا من جديد لزيارة الدوحة، مذكرا في هذا الصدد أن الرئيس الفرنسي التقى بأمير قطر خمس مرات خلال ما يزيد قليلا عن العام، وبان اللقاءات بين قادة البلدين تجري بوتيرة مكثفة للغاية.

وأكد سعادته أن مرحلة المونديال لم تكن سهلة في ظل الانتقادات التي واجهتها الإمارة، ليس من قبل السلطات الفرنسية، بل من جانب بعض الصحافة، مشيرا مع ذلك إلى أن مسار المنتخب الفرنسي الناجح واشتراك ومساهمة بعض الشركات الفرنسية في الإعداد لهذا الحدث ساعد على تجاوز هذه المرحلة. وقال أن عدد المشجعين الفرنسيين الذي رأيناه في قطر قد فاق بكثير ما كان عليه في مونديال كأس العالم في روسيا، وأضاف بان حوالي ٣٠ مليون فرنسي تابعوا المباراة النهائية على شاشة التلفزيون. وأخيرًا، أكد سعادة السفير أن تنظيم هذا الحدث كان أيضًا فرصة لقطر لتنفيذ عدد من الإصلاحات الاجتماعية المهمة.

وفي حديثه عن السياق الاقتصادي الجديد في الإمارة، أشار السيد جان بابتيست فيفر إلى أن قطر تخرج من مرحلة نمو استثنائية كانت مرتبطة بتنظيم المونديال وتستعد لدخول دورة جديدة من النمو تحملها أولويات جديدة لاسيما في قطاع الغاز الطبيعي المسال والمشاريع في العديد من القطاعات لتنويع الاقتصاد. وأشار إلى أن الإمارة تمتلك قدرات مالية كبيرة تسمح لها بتحقيق كافة طموحاتها، وخلص إلى القول أن كل هذا يوفر الفرص لشركاتنا ويدعم اقتصادنا. وفي ختام كلمته أكد سعادة السفير أن السفارة الفرنسية في قطر على أهبة الاستعداد لدعم ومساعدة جميع الشركات على دخول هذا السوق التي تتواجد فيه ١٢٠ شركة فرنسية و ٩٠ امتياز.

وقدمت السيدة إيفي فراغر، رئيسة قسم الشؤون الاقتصادية في السفارة الفرنسية في قطر، نقاط القوة والإمكانات العديدة التي تتميز بها الإمارة. وأشارت أن قطر، وهي دولة صغيرة، يبلغ عدد سكانها حوالي ٢,٩ مليون نسمة، ١٠ بالمئة منهم قطريين، تتربع في المركز الخامس عالمياً لناحية الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمتوسط ٨٤,٥١٠ دولارات (صندوق النقد الدولي ٢٠٢٢) ، ونسبة الدين العام فيها معتدلة بنسبة ٥٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبأنها تستفيد من تصنيف سيادي مستقر (AA) بالإضافة إلى ذلك، تتمتع دولة قطر بقطاع مصرفي قوي مع احتياطيات مالية كبيرة، لاسيما من خلال صندوقها السيادي الذي يدير أصولاً بقيمة ٤٦٠ مليار دولار.

وتابعت السيدة إيفي فراغر عرضها وأشارت أن قطر قامت منذ عام ٢٠١٠ باستثمارات ضخمة تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار في البنية التحتية وفي القطاعات الرياضية والفندقية والمواصلات لاستضافة مونديال كأس العالم الذي انتهى بالنجاح الذي نعرفه، مؤكدة أن المشاريع التي حققتها الإمارة في إطار تنظيم هذا الحدث كان عاملاً في نمو القطاعات غير الهيدروكربونية. وبهذا الصدد أشارت إلى أن معدل نمو النشاط غير الهيدروكربوني كان أعلى من ٤ بالمئة في عام ٢٠٢٢، بينما كان هذا المعدل يقارب ٢ بالمئة للهيدروكربونات.

وفيما يتعلق بالمستقبل الاقتصادي للإمارة، أشارت السيدة فراغر إلى أن دولة قطر التي تستفيد من ارتفاع أسعار البترول سجلت معدل نمو يقدر بنسبة + ٣,٤ بالمئة عام ٢٠٢٢ (صندوق النقد الدولي)، وأن هذا النمو الذي سيبلغ ذروته عند معدل ٨,٥ بالمئة هذه السنة، سيستمر بمعدل أبطأ حتى عام ٢٠٢٧، قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى + ٣,٨ بالمئة.

وفي معرض حديثها عن المشاريع في الإمارة، قالت السيدة فراغر إن قطر تخطط لاستثمارات كبيرة في مشاريع مستقبلية. ففي قطاع الهيدروكربونات، تسعى الإمارة إلى زيادة قدراتها على تسييل الغاز بنسبة ٦٤ بالمئة بحلول عام ٢٠٢٥ والى زيادة الإنتاج من ٧٧ إلى ١١٠ مليون طن/سنة، ثم رفعه إلى ١٢٦ مليون طن/سنة بحلول عام ٢٠٢٧، كما تعمل الإمارة على بناء وحدات بتروكيماويات عملاقة وعلى تحسين وتحديث مصانع البتروكيماويات الحالية بالإضافة إلى إنشاء العشرات من ناقلات الغاز الطبيعي المسال (٨٠-١٠٠). وفي قطاع النقل، تخطط الإمارة بشكل خاص لمد خط المترو (الأحمر) إلى مدينة الخور والخط (الأخضر) إلى المدينة الصناعية وإنشاء خط جديد (أزرق)، ثم في مرحلة لاحقة لتوسيع شبكة ترام لوسيل، وأخيراً، أشارت السيدة فراغر إلى أن مشروع خط القطار السريع بين الدوحة والرياض قد عاد مجدداً إلى حيز الدراسة.

المركز الخامس عالمياً لناحية الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
الدين العام بنسبة ٥٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.
تصنيف سيادي مستقر (AA).

التواجد الفرنسي في قطر
جالية تضم ٥٦٠٠ فرنسي
١٢٠ مؤسسة
٩٠ امتياز

وتابعت عرضها وقالت أن الإمارة تسعى للاستفادة من المجمعات الفندقية التي بنتها لمناسبة تنظيم مونديال كأس العالم لتنشيط القطاع السياحي، وفي مجال الرياضة، تسعى السلطات لدفع الإمارة لاحتلال مركز إقليمي ريادي. وفي هذا السياق، قالت أن قطر التي ستستضيف هذا العام العديد من التظاهرات الرياضية والألعاب الآسيوية في عام ٢٠٣٠، مرشحة لاستقبال دورة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام ٢٠٣٦. أما بالنسبة للمشاريع الأخرى، قالت السيدة فراغر بأنها تتعلق بشكل خاص بالبيئة، وكفاءة الطاقة، والتكنولوجيا الرقمية، وسوف توفر العديد من الفرص للشركات في السنوات القادمة.

السيد بيير رامیز، مدير مكتب الفريق الفرنسي للتصدير في منطقة الشرق الأدنى والأوسط، والسيدة كارول كزي، المديرة المسئولة عن قطاعات الزراعة والصحة وفن الحياة الفاخرة والسيد عابدين حمزة، مدير التكنولوجيا والخدمات وتطوير صناعة التكنولوجيا النظيفة، شاركوا في عرض الدور الذي يلعبه الفريق الفرنسي للتصدير في المنطقة وعرضوا فرص العمل الواعدة في السوق القطري.

في حديثه عن الفريق الفرنسي للتصدير في منطقة الشرق الأدنى والأوسط أكد السيد بيير راميريز بأنه يجمع كل الحلول العامة المقترحة من قبل الأقاليم، والخدمات التي توفرها الدولة، وبيزنس فرانس، وغرف التجارة والصناعة، وبيه بي إيه فرانس بالاضافة الى خبرة الشركاء من القطاع الخاص، وقال ان الفريق الفرنسي للتصدير يساعد ويدعم الشركات الفرنسية في مجال مقاربة الأسواق والتعرف عليها والتمركز فيها. وقدم السيد بيير راميريز بعض نصائحه لرواد الأعمال الراغبين في العمل في قطر، مؤكداً على ضرورة معرفتهم والمامهم بالمعلومات والبيانات الرئيسية للاقتصاد القطري، لاسيما خطة التنمية - رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٥ - التي تهدف إلى تحويل الإمارة إلى دولة متطورة من خلال تنويع الاقتصاد مع ضمان الحفاظ على القيم والتقاليد الخاصة بها. وأشار السيد راميريز الى وجود جالية فرنسية تضم ٥٦٠٠ مواطن فرنسي في الإمارة التي يجيد ويتكلم ١٠ بالمئة من سكانها الفرنسية، مما يساهم في إنعاش وتفعيل العلاقة الثنائية في جميع المجالات الثقافية والتعليمية والاقتصادية.

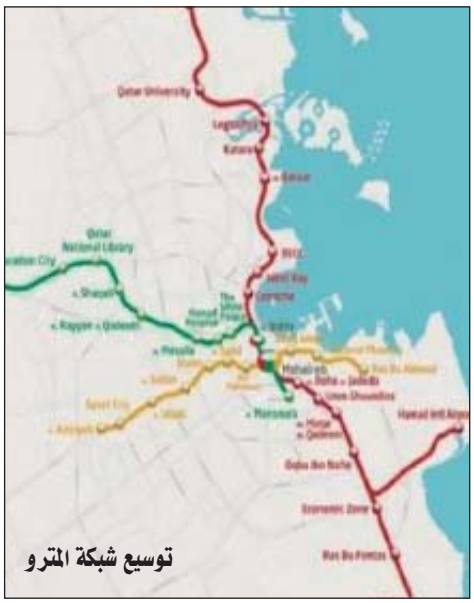
توسيع شبكة المترو

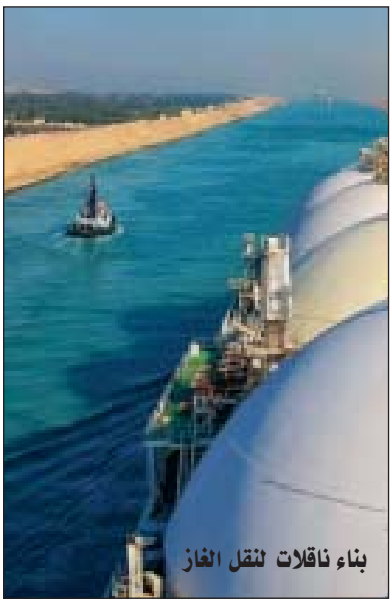
بناء ناقلات لنقل الغاز

وفي معرض حديثه عن الموقف الاستراتيجي للإمارة ، قال السيد راميريز يجب النظر الى ابعد من ثروات قطر الهيدروكربونية التي تشكل بالتأكيد العمود الفقري لاقتصادها، والاهتمام أيضًا بموقعها الجغرافي وترابطها مع العالم الخارجي من خلال شبكة الخطوط الجوية القطرية و قطر للشحن اللتان تسمحان بربط الإمارة وبتصدير منتجاتها إلى ٨٥ بالمئة من سكان العالم. وشدد على أهمية التواجد الفعلي للشركة وتمركزها على الأراضي القطرية وتعريفها لدى المجموعات الوطنية الرئيسية وقال بان الشركات القطرية تبدي فعلاً الأهمية لناحية خلق قيمة إضافية محلية. وقدم السيد راميريز الخصائص الخمس التي تميز رجل الأعمال الناجح وقال عليه أن يكون مُصدِّرًا مطلعًا، ولديه أسس تقنية متينة، وأن يتلقى الدعم والمشورة، وأخيرا عليه ان يدمج الفضائل الثلاثة : الأمن، وخلق القيمة المحلية، والتنويع في العروض. وفي الختام قدم السيد راميريز التطوع في مجال الأعمال وفوائده، مشيرًا في هذا الصدد إلى وجود فريق من ٢٣ شاب يعملون حاليًا في قطر لصالح ٩ مؤسسات، مما يشكل المجموعة الثانية من المتطوعين في المنطقة بعد الإمارات العربية المتحدة.

وقدمت السيدة كارول قزي لمحة عامة عن الفرص المتاحة في قطاعات التكنولوجيا الزراعية والصناعة الغذائية وفن الحياة الفاخرة والصحة. في قطاع التكنولوجيا الزراعية، عرضت السيدة كزي بشكل خاص مشكلة التربة القاحلة في قطر واهتمام الإمارة المستمر بأمنها الغذائي وقالت بان هذين القطاعين يوفران العديد من الفرص للشركات المتخصصة على وجه الخصوص في معدات الثروة الحيوانية، والمزارع العمودية، والأسمدة والمدخلات الزراعية، والزراعة المائية وتربية الأحياء المائية وصناعة الأغذية الزراعية. وفي قطاع فن الحياة الفاخرة والصحة، هناك فرص للمنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية. وفي الختام، شددت السيدة كارول كزي على الصناعات الثقافية والإبداعية وقالت أنها توفر فرصاً كبيرة، بتشجيع وبدعم من السلطات التي تهدف لتشجيع القطاع السياحي لجذب ٦ ملايين زائر سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠ مقابل ٢ مليون حاليًا.

في قطاع التكنولوجيا والخدمات، قدم السيد عابدين الفرص المختلفة التي يوفرها السوق القطري في إطار مشاريع خطة - رؤية قطر ٢٠٣٥. مشيراً بشكل خاص الى رقمنة الاقتصاد، والذكاء الاصطناعي، والرعاية الصحية، والرياضة الإلكترونية. كما أشار إلى الفرص المتاحة في مجال الأمن السيبراني وتطبيقاته المختلفة، ولاسيما أمن البيانات وتخزين المعلومات وحماية البنية التحتية والمواقع الحساسة وفي قطاع الصناعات والتكنولوجيا النظيفة، سلط السيد عابدين الضوء بشكل خاص على الفرص المتاحة في مجال الخدمات اللوجستية (النقل والتخزين وسلسلة التوريد)، وفي البيئة (إدارة النفايات ومعالجتها)، وأخيراً في المدن الذكية، أو المدن المتصلة مثل لوسيل وجيوان وجزر قطيفان.

التظاهرات المخطط لها لعام ٢٠٢٣ في قطر

الجناح الفرنسي في معرض لاميزون إكسبو، للأزياء المنزلية وللازياء الفاخرة، النسخة الأولى.

من ٩ إلى ١٣ مايو ٢٠٢٣ - جناح فرنسا في برنامج التصدير الفرنسي تحت إشراف الوان انترناسيونال. إمكانية للعرض ضمن جناح فرنسا و/أو الاستفادة من برامج العديدة لعقد الاجتماعات وتحضير اللقاءات. **الاتصال: كارول كزي أو نعمين بوحمدي**

فرنش إينرجيي داي

من ٢٦ إلى ٢٩ يونيو ٢٠٢٣ (التواريخ قابلة للتغيير)
الاتصال: عابدين حمزة

المعرض الجوال للمآكولات الفرنسية في قطر والامارات العربية المتحدة

من ٩ إلى ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣ - زيارات لنقاط البيع / برنامج اجتماعات مباشرة وتذوق للاطعمة. **الاتصال: كارول كزي**

معرض التكنولوجيا للشرق الاوسط

من ١٦ إلى ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣ - موقع التشغيل:
عرض للسوق لقاءات عمل و زيارات للمواقع ذات الأهمية.
الاتصال: عابدين حمزة

As a global mobility operator and integrator, Transdev empowers freedom to move every day thanks to safe, reliable, and innovative solutions that serve the common good.

We are proud to transport 11 million passengers daily.

Our approach is rooted in close collaboration with communities and businesses, and in the search for sustainable transportation solutions.

We are people serving people. And mobility is what we do.

transdev
the mobility company

التبادل التجاري بين فرنسا والدول العربية
إرتفاع قيمة التبادل وإتساع فجوة العجز

على الرغم من التوترات الجيوسياسية العالمية الحادة، والحرب في أوكرانيا، وعودة جائحة الكوفيد-١٩ في بعض المناطق من العالم، بالإضافة إلى الانكماش في سلسلة التوريد ، أظهرت التجارة العالمية في عام ٢٠٢٢ مرونة قوية وفقًا لمؤشرات منظمة الأمم المتحدة للتجارة التي تتوقع أن تسجل التجارة العالمية في نهاية ٢٠٢٢ حجمًا قياسيًا يبلغ ٣٢ ألف مليار دولار، بزيادة قدرها ٣ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن تزداد قيمة التجارة في السلع الاستهلاكية بنسبة ١٠بالمئة لتبلغ ٢٥ ألف مليار دولار، ويزداد حجم الخدمات بنسبة ١٥بالمئة ليصل إلى قيمة ٧ آلاف مليار دولار.

ضمن هذه الظروف تراجعت الحصة السوقية الفرنسية في التجارة العالمية العام الماضي بنسبة ٠,٥بالمئة وانخفضت الى ٢,٥بالمئة، علماً ان حصتها من التجارة العالمية كانت قد استقرت منذ عام ٢٠٠٣ عند حوالي ٣ بالمئة .

في الحجم، ارتفعت المبادلات التجارية الفرنسية، دون احتساب المعدات العسكرية، مع بقية دول العالم إلى قيمة ١,٣٥٦,١ مليار يورو عام ٢٠٢٢. فارتفعت وارداتها بنسبة + ٢٩,٤بالمئة في عام ٢٠٢٢ بعد + ١٩,٥بالمئة في عام ٢٠٢١ وبلغت ٧٧٢,٦ مليار يورو، واتبعت صادراتها نفس الاتجاه وارتفعت بنسبة + ١٨,٥بالمئة في عام ٢٠٢٢ بعد + ١٧,١ بالمئة عام ٢٠٢١ وحققت ٥٨٣,٥ مليار يورو. الزيادة الكبيرة في الواردات مقارنة بارتفاع الصادرات بنسبة اقل أدت إلى تدهور الميزان التجاري الى -١٦٣,٦ مليار يورو. يقارب هذا العجز ضعفين ما سجله الميزان التجاري في عام ٢٠٢١ (٧٨,١ مليار) ومرتين ونصف أضعاف متوسط العجز المسجل خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. ويعزى الانخفاض في الميزان التجاري بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار الطاقة ومنتجات الطاقة والمنتجات المصنعة، والى انخفاض اليورو بنسبة ١١بالمئة مقابل الدولار، مما ساهم بشكل كبير في زيادة أسعار الواردات المقومة بالدولار.

ويعود تدهور الميزان التجاري الفرنسي في المقام الأول إلى نتائج المبادلات التجارية الفرنسية مع الدول خارج الاتحاد الأوروبي. حيث انخفض ميزانها التجاري مع آسيا (-٢٣ مليار)، ولاسيما مع الصين وبدرجة أقل مع الهند (-٢,٣ مليار). كما انخفض مع أمريكا (-١٦,١ مليار) وخاصة مع الولايات المتحدة (-١٥,٦ مليار) بسبب الزيادة في واردات الغاز الطبيعي المسال. ومع الدول الاوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، تدهور الميزان التجاري أيضًا (-١٤,٢ مليار)، ولاسيما مع روسيا (-٩ مليار) ومع المملكة المتحدة والنرويج على التوالي بمقدار -١,٩ مليار و -٣,٢ مليارات يورو. ومع دول الاتحاد الأوروبي، انخفض الميزان التجاري بمقدار ٩ مليارات، مدفوعًا بالانخفاض الحاد مع بلجيكا (-١٤ مليارًا)، على الرغم الفائض المرتفع مع إيطاليا (+٨,٥ مليار).

مع الدول العربية ارتفع حجم التبادل التجاري الفرنسي بنسبة ٤١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١. وزادت الصادرات الفرنسية بنسبة ٢٢بالمئة إلى ٢٨,٦ مليار يورو، بالمقابل إرتفعت الواردات الفرنسية بنسبة ٥٩ بالمئة لتصل إلى ٤٠,٥ مليار يورو، مما زاد من تدهور الميزان التجاري الذي انخفض من -١,٩ مليار يورو في العام ٢٠٢١ إلى ما يقارب ١١,٩ مليار في عام ٢٠٢٢.

مع دول المغرب العربي، ارتفع حجم التبادل التجاري الفرنسي بنسبة ٢٣ بالمئة من ٢٨,٩ مليار يورو في ٢٠٢١ إلى ٣٥,٦ مليار يورو في ٢٠٢٢. وزادت الصادرات الفرنسية إلى دول المنطقة بنسبة ١٩ بالمئة وحققت ١٣. ٩ مليار بعد ١١,٦ مليار في عام ٢٠٢١ كما ازدادت الواردات الفرنسية من هذه البلدان بنسبة ٢٦ بالمئة وبلغت قيمة ٢١,٧ مليار يورو بعد ١٧,٣ مليار يورو في عام ٢٠٢١. وحيث كان حجم الواردات اكبر من حجم الصادرات، تدهور الميزان التجاري مرة جديدة في عام ٢٠٢٢ وانخفض إلى -٧,٨ مليار يورو بعد -٥,٦ مليار يورو في عام ٢٠٢١.

وارتفعت قيمة الواردات الفرنسية من **الجزائر** بنسبة ٥٢ بالمئة وبلغت ٦,٦ مليار يورو، وزادت بنسبة ١٥ بالمئة من **المغرب** (٧,٨ مليار يورو) و ١٩ بالمئة من **تونس** (٥ مليارات يورو) و ١٨ بالمئة من **ليبيا** (٢,١ مليار يورو). المحروقات الطبيعية والكيماويات ومواد البناء هي من بين السلع والمنتجات التي تساهم في زيادة حجم الواردات الفرنسية من الجزائر. بينما تتقدم قطع غيار السيارات والمعادن غير الحديدية والزيوت والدهون النباتية والمنتجات الثقافية والمنتجات الصناعية الواردات الفرنسية من المغرب. ومن تونس تتصدر لائحة السلع الفرنسية المستوردة الملابس والهواتف وقطع غيار

السيارات والجلود والحقائب والأحذية والمواد الكيميائية ومنتجات البناء. وأخيرًا، من ليبيا تشكل الهيدروكربونات ومنتجات الحديد الصلب السلع الأساسية التي تستوردها فرنسا. وزادت قيمة الصادرات الفرنسية إلى دول المنطقة بنسبة ١٩ بالمئة لتصل إلى ١٣,٩ مليار يورو بعد ١١,٦ مليار يورو في عام ٢٠٢١. وزادت الصادرات الفرنسية بنسبة ١٥ بالمئة إلى المغرب (٥,١ مليار يورو)، و ٢١ بالمئة إلى الجزائر (٤,٥ مليار يورو)، و ٢٤ بالمئة إلى تونس (٣,٧ مليار يورو). و٢٥ بالمئة إلى ليبيا (٢٢٢ مليون يورو) و ٢٦ بالمئة إلى موريتانيا (٢٢٥ مليون يورو).

المنتجات الثقافية والكيماويات ومعدات البناء والهواتف والمعدات الكهربائية والمنتجات البترولية تتصدر لائحة السلع الفرنسية المصدرة إلى المغرب. بينما يحتل لب الورق والمعادن غير الحديدية ومنتجات الحديد الصلب والمنتجات الكيماوية والمنتجات الثقافية صدارة قائمة المنتجات التي تشهد نمواً قويًا في الصادرات الفرنسية الى الجزائر. نحو تونس نجد معدات البناء والمنتجات الثقافية والمعدات والسلع الصناعية ولب الورق. وأخيرا، إلى ليبيا تصدر فرنسا بشكل أساسي الآلات الزراعية والمعدات على كافة أنواعها والسلع والأدوات الكهربائية.

مع دول الخليج، ارتفع حجم التبادل التجاري الفرنسي بنسبة ٧٢ بالمئة وحقق قيمة ٢٥,٧ مليار يورو. فارتفع حجم التبادل التجاري مع **المملكة العربية السعودية** (١٠,٧ مليار يورو) بنسبة ٧٤ بالمئة، ومع **قطر** (٤,٦ مليار يورو) بنسبة ١٨٠ بالمئة، **والكويت** (٢,٦ مليار يورو) بنسبة ١٧٣ بالمئة، **والبحرين** (٤١٢ مليون يورو) بنسبة ٨١ بالمئة. وأخيراً، مع دولة **الإمارات العربية المتحدة** ارتفع حجم التبادل التجاري الفرنسي (٦,٧ مليار يورو) بنسبة ٢١ بالمئة. وتحسنت الصادرات الفرنسية إلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٠ بالمئة، وزادت بنسبة ٤١ بالمئة إلى المملكة العربية السعودية (٤ مليارات)، وبنسبة ٤٢ بالمئة إلى عمان (٢٢٦ مليون)، وارتفعت بنسبة ٦٤ بالمئة إلى البحرين (١٩٥ مليون يورو) وبنسبة ٦٨ بالمئة إلى الكويت (٩٨٨ مليون يورو). بينما تراجعت الصادرات الفرنسية إلى قطر (٩٠١ مليون) بنسبة -٨ بالمئة.

وعلى الرغم من ازدياد الصادرات الفرنسية إلى هذه البلدان بنسبة ٧٢ بالمئة، فإن الواردات الفرنسية من هذه البلدان ارتفعت بشكل كبير بلغت نسبة ١٤٣ بالمئة. وبشكل مفصل، ارتفعت الواردات الفرنسية بنسبة ١٠١ بالمئة من السعودية (٦,٧ مليار يورو)، وبنسبة ٣٣١ بالمئة من الكويت (١,٦ مليار يورو)، وبنسبة ٤٤١ بالمئة من قطر (٣,٧ مليار يورو)، وبنسبة ٩٩ بالمئة من البحرين (٢١٧ مليون يورو)، وبنسبة ٦٥ بالمئة من عمان (٢٤٨ مليون يورو). وبنسبة ٥٣ بالمئة من الإمارات (٢,١ مليار يورو). وفي الحصيلة، بلغ حجم الصادرات الفرنسية إلى هذه البلدان قيمة ١٠,٨ مليار يورو. وفي الحصيلة تظهر نتائج هذه التبادلات عن تراجع وانخفاض في الميزان التجاري قدره -٣,٩ مليار يورو بعد فائض قدره ٢,٧ مليار في عام ٢٠٢١.

وبحسب المنتج، تتكون الواردات الفرنسية من دول الخليج بشكل أساسي من المنتجات البترولية والكيماويات والمنتجات البلاستيكية (المملكة العربية السعودية وقطر والكويت). والنفايات الصناعية والآلات والمعدات والمنتجات البلاستيكية والزجاج والأواني الزجاجية والمعلبات والمنتجات البترولية (البحرين وعمان). والزيوت والدهون النباتية، والمعدات ومواد البناء، ومنتجات الحديد الصلب (الإمارات العربية المتحدة). بينما تتكون الصادرات الفرنسية إلى دول هذه المنطقة من منتجات ومعدات البناء والمنتجات الثقافية والآلات والمعدات والمركبات الميكانيكية والآليات الكهربائية والمنتجات الصيدلانية واللحوم والعلف للحيوانات والمنتجات الغذائية والعطور ومستحضرات التجميل ومنتجات الألبان والمعدات والأدوات الكهربائية.

مع مجموعة الدول - الثالثة - التي تضم مصر والسودان وجيبوتي والعراق ولبنان وسوريا والأردن وفلسطين وجزر القمر، ارتفع حجم التبادل التجاري الفرنسي بنسبة ٥٤ بالمئة إلى ٧,٦ مليار يورو مقابل ٤,٩ مليار يورو في عام ٢٠٢١. وفي حين ارتفع فيه حجم الصادرات الفرنسية إلى هذه الدول بنسبة ٢٦ بالمئة إلى ٣,٨ مليار بعد ٣ مليارات في عام ٢٠٢١ ازادت الواردات الفرنسية من هذه الدول بنسبة ٩٧ بالمئة إلى ٣,٨ مليار يورو مقابل ١,٩ مليار في العام ٢٠٢١. وتحسنت التجارة مع **مصر** (٤,٣ مليار يورو) بنسبة ٥٨ بالمئة، مع **العراق** (١,٨ مليار يورو) بنسبة ٥٩ بالمئة، **واليمن** (٢٤٢ مليون يورو) بنسبة ١٠٩ بالمئة، **والسودان** (١٣١ مليون يورو) بنسبة ٤١ بالمئة، **والأردن** (٣٨٠ مليون يورو) بنسبة ٤٨ بالمئة، **وجيبوتي** (٨٧ مليون يورو) **ولبنان** (٤٧٧ مليون يورو) بنسبة ٢١ بالمئة و ٣٠ بالمئة على التوالي. بينما تراجعت التجارة بنسبة ٣٠ بالمئة مع **جزر القمر** (٣٧ مليون يورو). بالنسبة للميزان التجاري مع دول هذه المجموعة، تشير الأرقام إلى تراجع نتائجه إلى عجز سلبي قدره -٥٢ مليون يورو مقابل رصيد إيجابي قدره ١,٠٥ مليار يورو عام ٢٠٢١.

وبشكل أدق، زادت الصادرات الفرنسية إلى مصر بنسبة ١٩ بالمئة (٢,٢ مليار بعد ١,٨ مليار في عام ٢٠٢١). وارتفعت إلى لبنان بنسبة ٢٦ بالمئة (٣٩٩ مليونًا مقابل ٣١٧ مليونًا في عام ٢٠٢١) ، وكذلك إلى العراق بنسبة ٤٣ بالمئة (٣٩٤ مليونًا مقابل ٢٧٦ مليونًا في عام ٢٠٢١) ، واليمن بنسبة ١١١ بالمئة (٢٤٠ مليونًا بعد ١١٤ مليونًا في عام ٢٠٢١) ، والأردن بنسبة ٤٨ بالمئة (٣٣٢ مليون مقابل ٢٢٤ مليون في عام ٢٠٢١) .

تصدر فرنسا إلى هذه البلدان بشكل أساسي المنتجات الثقافية، وأدوات البناء، والمواد الكيميائية، والمنتجات البترولية، والمنتجات الصيدلانية، ومنتجات الألبان، والأدوات والمعدات الطبية والصيدلانية، والمنتجات الغذائية، وأجهزة الكمبيوتر ومعدات تكنولوجيا المعلومات، والإلكترونيات، والعلف للحيوانية، والعطور ومستحضرات التجميل والآلات على مختلف أنواعها الميكانيكية والكهربائية. وتستورد فرنسا من مجموعة هذه الدول بشكل رئيسي المحروقات الطبيعية (مصر، العراق)، المنتجات الكيماوية (مصر ، العراق، سوريا)، الملابس والجلود والأمتعة والأحذية (العراق، والأردن، ومصر، ولبنان، وسوريا، وجيبوتي) والمواد الغذائية والمنتجات المعلبة (العراق، مصر، لبنان، سوريا)، والعطور ومستحضرات تجميل، والمنتجات الزجاجية والمنتجات ثقافية.

في العام الماضي بلغت حصة دول المغرب العربي نسبة ٥١,٦ بالمئة في التبادل التجاري بين فرنسا والدول العربية. تليها دول الخليج بنسبة ٣٧,٢ بالمئة ودول المجموعة - الثالثة - بنسبة تزيد قليلاً عن ١١ بالمئة. بالنسبة للميزان التجاري، فقد انخفض العجز مع دول المغرب العربي الى -٧,٨ مليار يورو، و- ٣,٩ مليار يورو مع دول الخليج، وإلى- ٥٢ مليون يورو مع مجموعة الدول الثالثة.

آفاق النمو في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : ٣,٥ بالمئة هذا العام مقابل ٥,٧ بالمئة في العام الماضي

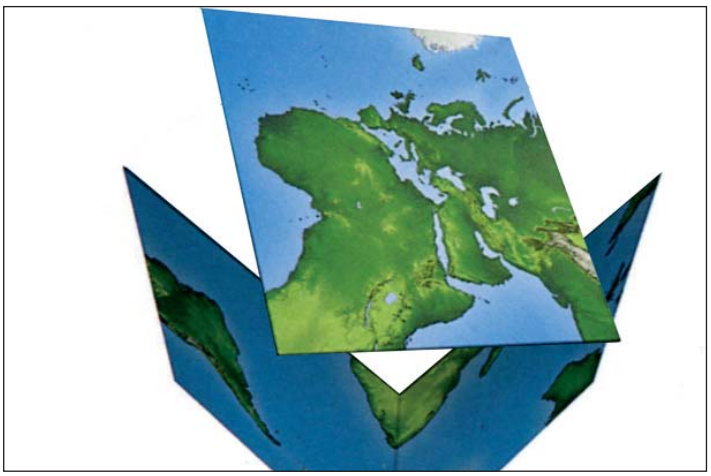

التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض الاستثمار، والتوترات والاضطرابات الجيوسياسية، والحرب في أوكرانيا هي من بين العناصر التي تبررا تباطؤ النمو في العالم وفقًا للإصدار الأخير لتقرير البنك الدولي. علاوة على ذلك يبدي خبراء البنك مخاوفهم حيال تفاقم أحد هذه العوامل التي بإمكانها دفع الاقتصاد العالمي إلى الركود. وبحسب التقرير يتوقع الخبراء تراجع النمو العالمي هذا العام إلى ١,٧ بالمئة ، قبل ارتفاعه إلى ٢,٧ بالمئة عام ٢٠٢٤.

في الاقتصاديات المتقدمة من المتوقع أن ينخفض النمو هذا العام الى ٠,٥ بالمئة بعد ٢,٥ بالمئة عام ٢٠٢٢ ، خاصة في الولايات المتحدة التي ستسجل أضعف أداء لها منذ عام ١٩٧٠. في منطقة اليورو، من المتوقع أن يهبط النمو إلى الصفر. وفي الصين، يتوقع الخبراء زيادة النمو بنسبة ٤,٣ بالمئة ، أي بفارق ٠,٩ نقطة أقل من التوقعات السابقة.

بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي سجلت متوسط نمو بلغ نسبة ٥,٧ بالمئة عام ٢٠٢٢، وهو أعلى معدل منذ عشر سنوات، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى ٣,٥ بالمئة عام ٢٠٢٣ و٢,٧ بالمئة عام ٢٠٢٤. يعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى فقدان الزخم في الانتعاش في البلدان المصدرة للنفط، حيث من المتوقع أن ينخفض النمو إلى ٣,٣ بالمئة و٢,٣ بالمئة ، على التوالي في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، مقارنة بالنمو الذي قارب ٦,١ بالمئة في عام ٢٠٢٢.

وتجدر الإشارة إلى أن دول المنطقة ستظل تتميز بظروف اقتصادية متباينة ومسارات نمو مختلفة إلى جانب مستويات عالية من الفقر والبطالة في العديد من البلدان، والضعف في إنتاجية العمل، بالاضافة الى السياقات السياسية والاجتماعية الهشة، وفقًا لخبراء البنك الدولي.

في **المملكة العربية السعودية** التي كانت ديناميكية النمو فيها مرتفعة في عام ٢٠٢٢ بلغت نسبتها (+ ٨,٢ بالمئة)، خفّض البنك الدولي توقعات النمو إلى نسبة ٧,٣ب المئة عام ٢٠٢٣ و ٢,٣ بالمئة عام ٢٠٢٤. تعكس هذه التوقعات الانخفاض المتوقع في النمو لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة، بالإضافة إلى التخفيض من إنتاج النفط ضمن إطار اتفاق أوبك + والآثار المتبقية لتشديد السياسة النقدية المحلية. في **العراق**، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى ٤ بالمئة في عام ٢٠٢٣ و ٢,٩ بالمئة في عام ٢٠٢٤. النقص في المياه والكهرباء، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي ومناخ التوتر الاجتماعي، من المتوقع أن يؤدي إلى إعاقة توسع انتعاش اقتصادي أكثر قوة. في **الكويت**، من المتوقع أن يصل النمو إلى ٢,٥ بالمئة في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، بعد زيادة قوية بنحو ٨ بالمئة في عام ٢٠٢٢، بسبب التباطؤ في الطلب الخارجي والتخفيض في إنتاج النفط في إطار اتفاقية أوبك +. في **الإمارات العربية المتحدة**، سوف يسجل النمو قفزة بنسبة ٤,٢ بالمئة و ٢,٣ بالمئة على التوالي في ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ بفضل الانتعاش الملحوظ في قطاع العقارات والاتفاقيات التجارية التي وقعتها الإمارات وبشكل خاص مع الهند وإندونيسيا والصين وإيران أو إسرائيل لتحفيز التجارة والاستثمار. وأخيرًا في **قطر**، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٤ بالمئة و ٢,٩ بالمئة على التوالي في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، مدعوماً بعائدات الهيدروكربونات واستمرار كثافة حجم الاستثمارات في إطار خطة التنويع الاقتصادي - قطر رؤية ٢٠٣٥ -

في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، من المتوقع أن يظل النمو فيها مستقرًا في ٢٠٢٣-٢٠٢٤ عند ما يزيد قليلاً عن ٤ بالمئة سنويًا. في **مصر**، من المتوقع أن يتباطأ النشاط إلى ٤,٥ بالمئة في السنة المالية ٢٠٢٢-٢٣ (يوليو ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٣) رغم استمرار الآثار الايجابية للإصلاحات السابقة التي اتخذتها السلطات لإنعاش ودفع عجلة الاقتصاد. نسبة التضخم المرتفعة تحد من القوة الشرائية وتؤدي إلى تآكل الأجور الحقيقية، مما سيؤثر على الاستهلاك المحلي، كما ستؤدي الزيادة البطيئة في الطلب الأجنبي على المنتجات المصرية إلى إضعاف النشاط في قطاعي الصناعة والسياحة. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي تشديد السياسة المالية والنقدية لكبح التضخم المرتفع والعجز الضخم في الحساب الجاري إلى زيادة تقييد النمو. في **المغرب**، من المتوقع أن يتسارع النمو إلى ٣,٥ بالمئة في عام ٢٠٢٣ و ٣,٧ بالمئة في عام ٢٠٢٤، مدفوعاً بتعافي القطاع الزراعي والإنفاق العام الذي يعوض جزئيًا الضعف في الاستهلاك المحلي بسبب ارتفاع التضخم. في **الجزائر**، عودة إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل جائحة الكوفيد ١٩ والانتعاش المطرد لقطاع الخدمات، سيساهمان إلى جانب النشاط الزراعي القوي ونمو الإنفاق العام، إلى متابعة مسار الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته البلاد في عام ٢٠٢٢. من المتوقع أن يصل النمو إلى ٢,٣ بالمئة هذا العام و ١,٨ بالمئة في عام ٢٠٢٤. في **تونس**، من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي إلى ٣,٣ بالمئة في عام ٢٠٢٣ و ٣,٦ بالمئة في عام ٢٠٢٤، مقارنة بالنمو بنسبة ٢,٥ بالمئة في عام ٢٠٢٢، وستكون بذلك تونس بين آخر دول المنطقة التي يعود اقتصادها إلى مستوى النمو قبل جائحة الكوفيد ١٩.في **سوريا** من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد أكثر هذا العام بسبب العقبات المتعددة بما في ذلك آثار تغير المناخ والعنف المستمر وعدم الاستقرار السياسي ووباء الكوليرا والنقص في الوقود. أخيرًا في **لبنان**، الأزمة السياسية والمؤسساتية مستمرة وتدهور الوضع الاقتصادي يتفاقم لدرجة أن خبراء البنك الدولي يرفضون المخاطرة بأي توقعات.

وتبقى آفاق النمو الاقتصادي في دول المنطقة معرضة للعديد من المخاطر ومهددة بالتراجع تحت تأثير تداعيات النشاط الاقتصادي لدى شركائها الرئيسيين، والأوضاع المالية العالمية التي تزداد تشددًا، وزيادة المخاطر المتعلقة بالمناخ، وتزايد التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي والانكماش الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن يؤدي تدهور الأوضاع المالية أو الاقتصادية العالمية والمحلية إلى حدوث أزمة في اقتصاد بعض الدول التي تعاني من اختلال كبيرة في الاقتصاد الكلي.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

مقابلة مع السيد جان لوك شوفين، رئيس غرفة تجارة وصناعة إيكس - مرسيليا - بروفانس

منطقة إيكس-مرسيليا- بروفانس هي الثانية بعد باريس الكبرى وقبل مدينة ليون الكبرى. تم تأسيسها في الأول من شهر يناير ٢٠١٦ بجمع ٦ دوائر عامة، وبضم ٩٢ بلدية وقلم لخلق دائرة إدارية واحدة تجمع مقومات اقتصادية وبشرية تؤهلها للقيام بدور ريادي على الصعيد الإقليمي والوطني. عدد سكانها يقارب المليوني نسمة، مما يشكل ٩١,٥ بالمئة من سكان مقاطعة البوش - دو- رون و٦٢,٤ بالمئة من مساحتها، كما تستقطب المنطقة حوالي ٣٧ بالمئة من سكان إقليم بروفانس ألب كوت دازو بأكمله.

تستفيد منطقة إيكس-مرسيليا-بروفانس من موقعها الجغرافي الاستراتيجي المميز في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحتضن أول ميناء فرنسي للبضائع والرحلات البحرية والميناء الثالث لناقلات النفط في العالم. بالإضافة إلى ذلك، تتميز المنطقة بشبكة من البنية التحتية المتطورة ووسائل النقل والاتصال الحديثة تربطها بالمدن الفرنسية الكبرى وبحوالي ١٢٠ دولة حول العالم. موقعها الاستراتيجي ومنشآتها العصرية سمحت لمنطقة إيكس-مرسيليا- بروفانس من تطوير اقتصاد متنوع يعتمد بشكل أساسي على قطاع الخدمات الذي يوفر قيمة مضافة عالية وعلى قاعدة صناعية متينة ومراكز مميزة في التعليم العالي والبحث العلمي.

غداة إنشائها وتأسيسها سارعت منطقة إيكس-مرسيليا- بروفانس الى إتباع خطة تطوير طموحة لتعزيز قدراتها التنافسية ومضاعفة جاذبيتها الاقتصادية. تسعى منطقة إيكس-مرسيليا- بروفانس عبر خطتها التنموية إلى تعزيز وترويج خصائصها المميزة لتنمية طاقاتها الاقتصادية، وتجيّر كفاءاتها في التجديد والإبداع لجعل منطقة إيكس-مرسيليا- بروفانس معيارًا أوروبيًا في هذا المجال. وبالفعل حازت المنطقة هذا العام على لقب - العاصمة الأوروبية للابتكار -. من ناحية ثانية تستند خطتها التنموية بشكل قوي على روابطها التاريخية مع دول الجوار على البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا وأوروبا لدعم وتثبيت دورها كبوابة أوربا الجنوبية ومدخلها إلى دول الجنوب.

غرفة التجارة والصناعة في منطقة إيكس-مرسيليا- بروفانس، وهي عضو في مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية الفرنسية وتمثل فيه شبكة غرف التجارة والصناعة الفرنسية، هي لاعب أساسي في اقتصاد المنطقة وتلعب دوراً هاماً في برنامج تطويرها وتنميتها. عبر وجودها ضمن لجنة الحوكمة الاقتصادية للمنطقة تشترك غرفة التجارة والصناعة في تحديد وتنفيذ إستراتيجية تطوير منطقة إيكس-مرسيليا- بروفانس وعبر مؤسساتها العديدة المتخصصة في مجالات متنوعة تلعب دوراً مباشراً في تنمية اقتصادها. في مقابلة مع السيد جان لوك شوفين، يقدم لنا رئيس غرفة التجارة والصناعة في منطقة إيكس-مرسيليا- بروفانسا لمحة عامة عن مقومات المنطقة وعن عمل المؤسسة التي يترأسها في تطوير المنطقة وإعلاء شأنها على الصعيد المحلي والدولي.

غرفة التجارة والصناعة لمنطقة إيكس مرسيليا بروفانس، أقدم غرفة تجارية في العالم، تجد جذورها في أقدم مدينة تاريخية فرنسية، مرسيليا. هل تمنحكم هذه الروابط القديمة امتيازات خاصة أم تزيد من مسؤولياتكم؟

نعم هنا في مرسيليا، وُلدت أول غرفة تجارة وصناعة في العالم في عام ١٥٩٩. تم إنشاؤها حينذاك من قبل رجال الأعمال والجهات الرسمية المعنية بهدف مساعدة اللاعبين الاقتصاديين المحليين، ومنذ ذلك الحين لم تتوقف الغرفة عن القيام بواجبها وتنشط على تنمية وتطوير المقومات والمعطيات المحلية الخاصة بالمنطقة وعلى مساعدة المؤسسات لإعلاء شأنها وعلى استقطاب كل العناصر الفاعلة لجعل هذه المنطقة الرائعة - المدينة ،العالم القائم بحد ذاته جسراً للتواصل بين فرنسا ودول المتوسط. جرأةُ أسلافنا وطموحاتهم تلزمنا وفريق العمل الذي أتشرف بترؤسه يضم العديد من النساء والرجال من أرباب العمل المتحمسين والملتزمين في تنمية وإشعاع هذه المنطقة.

غرفة التجارة والصناعة هي لاعب رئيسي في تحديد وتنفيذ إستراتيجية تطوير منطقة إيكس مرسيليا بروفانس. هل يمكنكم عرض نطاق عمل الغرفة من خلال عضويتها في هيئة إدارة المنطقة، ومن خلال المؤسسات العديدة المتخصصة التي أنشأتها والتي تنشط في قطاعات الاستثمار والتمويل، والترويج، ومراكز التجارة، والتعليم وغيرها ...؟

بصفتها الذراع الاقتصادي القوي لمنطقة إيكس - مرسيليا - بروفانس تعمل غرفة التجارة والصناعة على مواكبة ودعم الشركات وعلى توفير لها الحلول والمساعدات العملية الملموسة على كافة مراحل تطورها (التأسيس، التوظيف، التمويل، إلخ). كما تقوم الغرفة بتنفيذ مهام هندسية لصالح البلديات والمنطقة بأكملها وتسعى للإجابة على بعض التساؤلات على سبيل المثال كيفية إحياء وتنشيط الوسط التجاري، وتخطيط سياسة التوزيع العقاري التجاري والاقتصادي. كما تعد الغرفة أيضًا لاعبًا رئيسيًا في مجال التعليم والتدريب والتأهيل المستمر وذلك بفضل شبكتها من المدارس المتخصصة التي توفر

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

الانخراط المهني للمتعلمين. وأخيرًا، تساهم الغرفة في تنمية وإشعاع اقتصاد المنطقة عبر وجودها ضمن العديد من الهيئات والمؤسسات المحلية على سبيل المثال مركز التجارة العالمي، والمطار الذي تمتلك فيه ٢٥ بالمئة من الأسهم، ومؤسسة بروفانس بروموسيون لترويج المنطقة وجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وأفريكالنك التي تم تأسيسها عام ٢٠١٧ والتي تجمع بين رواد الأعمال الفرنسيين والأفارقة الذين يعملون على تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين أوروبا والقارة الأفريقية.

ما هي الخصائص الاقتصادية ونقاط القوة التي تميز المنطقة الفرنسية الثانية ؟

المنطقة غنية باقتصادها المتنوع، وهو ثمرة تاريخنا، وثمرة موقعنا الجغرافي الاستراتيجي، وثرواتنا الطبيعية، والحمض الجيني الريادي الذي يتميز به أبناء هذه المنطقة وسكانها المتعددي الثقافات. على مرّ الزمن وخلال حقبة طويلة من التاريخ امتدت حوالي ٢٦٠٠ سنة، تم خلالها تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية، واليوم لدينا المكونات والعناصر التي تجعل من هذه المنطقة - عالم قائم بحد ذاته -، تفتخر المنطقة بالعديد من قطاعاتها : الخدمات اللوجستية البحرية، والصحة، والصناعة، والطاقة والبيئة، بالإضافة إلى شبكة قوية من البنية التحتية العصرية الحديثة والمتطورة. كما تفتخر المنطقة باحتوائها على الميناء الثاني في البحر الأبيض المتوسط، وبمطارها الدولي وبنيتها التحتية الرقمية التي تضعها بين أفضل ٧ محاور رقمية عالمية، بالإضافة إلى بيئة النظام التعليمي ومراكز الابتكار العامة والخاصة التي تعمل على تدريب وخلق مواهب الغد، كجامعة مرسيليا - إيكس، وهي أكبر جامعة فراكوفونية في العالم حيث تضم ٨٠,٠٠٠ طالب.

تطمح منطقة إيكس مرسيليا بروفانس بان تكون نقطة الوصل بين أوروبا ودول حوض المتوسط والقارة الأفريقية بشكل عام. ما هي الهيئات والمؤسسات التي تشارك فيها المنطقة والأدوات التي وضعتها لكي تلعب هذا الدور على أكمل وجه ؟ وكيف يتم ترجمة هذا العمل بشكل ملموس؟

منذ أكثر من ١٥ عامًا، تعمل غرفة التجارة والصناعة على إتباع سياسة تجديد للعلاقات مع دول القارة الأفريقية! الإستراتيجية التي نقترحها والتي تحصل على مشاركة جميع الجهات الفاعلة والهيئات العامة والخاصة في الإقليم، تستند إلى قناعات قوية: أولاً، مع معدلات نمو سكاني تتراوح بين ٤ و ٨ بالمئة حسب البلد، يجب التفكير منذ اليوم لتوفير في عام ٢٠٥٠ لأكثر من ٢ مليار نسمة على القارة الأفريقية (بينهم ٦٥ بالمئة من الشباب) الغذاء والسكن والعمل والتعليم والتثقيف ووسائل النقل .. إلخ، مع الاهتمام بالتنامي السريع لطبقة وسطى، فأفريقيا هي المحرك لنمو الغد العالمي. ثانيًا ، لم تعد إفريقيا بحاجة إلى المساعدة (خارج مجال المساعدات الإنسانية بالطبع)، فهي بحاجة لتفعيل نشاط الأعمال وإبرام الشراكات الاقتصادية التي تخلق قيمة مضافة محلية. أخيرًا، في السياق العالمي الحالي، أصبحت أوروبا بحاجة لأفريقيا وليس العكس، لقد حان الوقت لنفهم هذا !

نحن نتشارك في هذه الرؤية مع القائمين على إدارة منطقة إيكس مرسيليا بروفانس، وأيضًا مع المسئولين في الاقليم الجنوبي ومدينة مرسيليا وكذلك مع رواد الأعمال المحليين الناشطين في حوض المتوسط والدول الأفريقية.

إني على قناعة تامة أن منطقة إيكس مرسيليا بروفانس والاقليم الجنوبي لديهما كل المقومات والقوى ليكونا محوراً للعلاقات الاقتصادية مع إفريقيا. لدينا القرب الجغرافي والثقافي، ولدينا البنية التحتية، ولدينا الرجال والنساء من الجاليات الأفريقية الذين يرغبون في العمل ويسعون لبناء الشراكات وأخيراً لدينا رواد أعمال من ذوي الخبرة في العلاقة بين أفريقيا وأوروبا، وبين أوروبا وأفريقيا. نعم لديّ قناعة متينة بأننا سنتقاسم مستقبلاً مشتركاً، وقد حان الوقت لنبدأ العمل لكي نحقق النمو والتقدم والتطور سويا !

هذه هي الرؤية التي أدت منذ حوالي خمس سنوات إلى إنشاء أفريكالنك التي ذكرتها أعلاه، وهي جمعية تضم نخبة من رواد الأعمال الأفارقة والأوروبيين. لقد اطلقت غرفة تجارة وصناعة إيكس مرسيليا بروفانس بالتعاون وبالاشتراك مع المنطقة هذه الجمعية التي تعمل تحت إشراف أرباب العمل وتسعى إلى خدمة مصالحهم والى مساعدتهم. تضم افريكالنك اليوم اكثر من ١٨٠ رائد أعمال، ٤٥ بالمئة منهم أفارقة. افريكالنك هي تجمع ميداني يعمل على تطوير الأعمال بين قارتينا في كلا الاتجاهين : عشرة بعثات تجارية إلى إفريقيا وحوالي عشر وفود أعمال أفريقية تم استضافتها في فرنسا. البعثات التجارية إلى أفريقيا تلعب دور السفراء لنا في القارة الأفريقية : في المغرب وتونس وموريتانيا والسنغال وساحل العاج وجيبوتي ومصر وغينيا بيساو والكاميرون ومدغشقر وكينيا، وفي الصومال لاند، ولأن الجمعية لها أيضاً بعد أوروبي، هذه البعثات هي أيضا بمثابة سفراء لنا في هولندا وبولندا. افريكالنك هي من بين الأدوات العملية الملموسة والمحفزة للإعمال.

وفي مسعى لإنشاء مكان يرمز إلى هذه العلاقة الجديدة بين إفريقيا وأوروبا؛ ستنشئ غرفة تجارة وصناعة إيكس مرسيليا بروفانس في مدينة مرسيليا،في مبنى لا مارسييز - أفريك أجورا - الرحاب الذي ستلتقي فيه أوروبا وأفريقيا لمناقشة القضايا الاقتصادية والثقافية والرياضية والاجتماعية ... إلخ، باختصار، هذا الرحاب سيكون الجسر الدائم بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وهذه هي الأداة الثانية ضمن إستراتيجيتنا لتوفير لأصحاب المشاريع على ضفتي المتوسط إمكانية ومكان اللقاء في هدف جمع الموارد والطاقات والمهارات والعمل المشترك لدخول أسواق تجارية دولية جديدة.

تم تصنيف منطقة إيكس-مرسيليا-بروفانس، عاصمة الثقافة الأوروبية في عام ٢٠١٣. بالاضافة إلى ذلك ، ستستضيف المنطقة كأس العالم للركبي في عام ٢٠٢٣ وتشترك في تنظيم دورة الألعاب الأولمبية التي ستقام في باريس عام ٢٠٢٤. هل اكتسبت منطقة إيكس-مرسيليا-بروفانس مكانتها واصبحت بالفعل مركزاً للتنوع وملتقى عالمي؟

منطقة إيكس - مرسيليا - بروفانس هي المكان الامثل للتظاهرات والأحداث الكبرى التي تعمل على تسريع الصورة والإشعاع وعلى تحفيز الأعمال. يعود الأمر إلينا لكي نكون في قلب التظاهرات الرياضية الكبرى التي تنتظرنا في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، لكي نجعل من هذه التظاهرات العالمية لحظات فخر واعتزاز وفرص نجاح جماعي، ونعرّف العالم بأسره على قيمنا الاجتماعية وحسن ضيافتنا واستقبالنا، وعلى نوعية حمضنا الجيني وعلى موقعنا كملتقى للثقافات وللحضارات المتعددة ... نحن ثاني أهم مكان قنصلي في فرنسا ! علينا العمل لتحويل هذه التظاهرات الإعلامية والثقافية والرياضية الكبيرة المقبلة إلى نجاح مدني وشعبي حقيقي.

زادت الاستثمارات الأجنبية في إقليم بروفانس ألب كوت دازو بنسبة ٤٤ بالمئة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. ما هي حصة المنطقة من هذه الاستثمارات ؟ ما هي القطاعات التي استفادت أكثر من غيرها ؟ وما هي قيمة الاستثمارات الواردة من دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا وكيف يمكن مضاعفتها ؟

إليك ببعض الأرقام: عام ٢٠٢١، بفضل العمل الناجح لوكالة الترويج بروفانس

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

بروموسيون، تم تنفيذ ٨٣ مشروعًا في الإقليم ساهمت بخلق ٢١٠٠ فرصة عمل. ٤٤ بالمئة من هذه المشاريع كانت من أصل أجنبي، جاءت الاستثمارات البريطانية في طليعتها، تبعتها الهند، وألمانيا، ثم الجزائر والمغرب. وتجدر الإشارة إلى تزايد الاستثمارات الآتية من الجزائر والمغرب بشكل كبير. بلغت حصة منطقة إيكس مرسيليا بروفانس من إجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة الى الإقليم ٥٨ بالمئة بالنسبة لعدد المشاريع و٦١ بالمئة من الوظائف التي ساهمت في خلقها. كل هذا يشير الى ان منطقة إيكس- مرسيليا - بروفانس هي مركز هام للتجارة الدولية في الإقليم.

ما هي القطاعات التي استفادت أكثر من غيرها ؟

قطاع الاقتصاد الرقمي كان في طليعة القطاعات المستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والدليل على ذلك النجاح المتزايد للتظاهرة - إيمرجنغ فاليه - الحدث الرقمي الأوروبي المتوسطي الأفريقي الذي يقام كل عام في الإقليم. ثم قطاعات الطاقة والصناعة البيئية والشحن والخدمات اللوجستية بشكل عام. بالطبع، لا يزال قطاع الصحة مهمًا للغاية ويحتل المرتبة الثانية من حيث التوظيف.

ما قيمة الاستثمارات الواردة من دول الشرق الاوسط وكيف يمكن مضاعفتها ؟

في عام ٢٠٢١ ، تمثل الشركات المغاربية نسبة ٧ بالمئة من المشاريع الناجحة التي تم تنفيذها في المنطقة، تعود هذه النتيجة الى نجاح الشراكة المباشرة بين المنطقة والأقليم وبين الدول على سبل المثال : تونس والمغرب. تتمتع منطقة إيكس مرسيليا بروفانس وأقليم الجنوب وفرنسا بشكل عام بموقع استراتيجي مثالي يؤهلها لكي تكون محور العلاقات بين أوروبا وإفريقيا، هذا المحور يثير اهتمام الدول العربية، لاسيما في الشرق الأوسط.

يمكننا أن نتخيل مثلثات للأعمال بين فرنسا ودول أفريقية ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا. التحالفات ضمن مثلثات الاعمال هذه تحفز نشاط أعمالنا وتجعلنا أقوى! هذه هي الرسالة التي أود أن أنقلها عبر مشاركتي في مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية الفرنسية ممثلاً شبكة غرف التجارة والصناعة في فرنسا.

تقوم مؤسسة الترويج للمنطقة بروفانس بروموسيون بتكثيف نشاطها في بعض الدول العربية ولاسيما في دبي لتعزيز الجاذبية الاقتصادية للإقليم. ما هو حجم الاستثمار الواردة من الدول العربية ؟ وفي أي قطاعات؟ وما هي أهدافكم الأخرى؟

بالنسبة لدول الخليج، تنشط مؤسسة بروفانس بروموسيون للترويج للاقليم كمركز للاستثمارات الخالية من الكربون. هذه المشاريع تتطلب استثمارات عالية ودول الخليج معروفة كمركز مالي عالمي ذو اهمية كبيرة ويسعى الى تنويع استثماراته في قطاعات واسعة خاصة في المناطق القادرة على جذب الابتكار والتجديدة. الاستثمارات الإماراتية في منطقة إيكس مرسيليا بروفانس يمكنها أن تكون عامل تسريع لمشاريعنا الهيكلية. الاستثمارات الخليجية موجودة بالفعل في المنطقة في مرفأ مرسيليا الكبير ، وكذلك من خلال الحصص التي تمتلكها في رأس مال مطار مرسيليا بروفانس لطيران رجال الأعمال. نسعى لإثارة اهتمامهم للاستثمار في الطاقات المتجددة والصناعة البيئية (الاقتصاد الدائري) والتكنولوجيا الرقمية المستدامة. هذا أيضًا جزء من الإستراتيجية الوطنية التي ترغب الحكومة الفرنسية في نشرها. لكن كلمة حق تقال : الاستثمارات الواردة من هذه المنطقة الى مقاطعة البروفانس لا تزال متواضعة حاليًا. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تسريع النشاط، والقيام بالمزيد وعلى النحو الامثل والأفضل لتعريف دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا على المزايا مناطقنا.

خلال حفل تقديم التمنيات بمناسبة السنة الجديدة أعلنتم عن مؤشرات اقتصادية مقلقة لعام ٢٠٢٣. كيف تتصورون آفاق النشاط الاقتصادي في المنطقة وتطوره في السنوات القادمة؟

صحيح أن بعض المؤشرات الاقتصادية تتطلب يقظة كبيرة من جانبنا لأن شركاتنا مرت خلال السنة الماضية بمرحلة مشحونة بالتضخم وصعوبة في التوظيف وصعوبة في التموين. في بداية هذه السنة، ٢٠٢٣، يفتقر اللاعبون الاقتصاديون إلى الرؤية، ولا عجب بذلك في مثل هذا السياق العالمي الفوضوي الذي نعيشه. ومع ذلك، أنا واثق وأبقى يقظ وناشط لأن شركاتنا أظهرت مرونة كبيرة في عام ٢٠٢٢ على الرغم من الحرب في أوكرانيا، التي ضاعفت آثار أزمات السنوات الأخيرة (المظاهرات النقابية والشعبية، جائحة كوفيد، وما إلى ذلك). لدينا أوراق عديدة قيمة تسمح لنا مواجهة تحديات هذا العالم المضطرب، بشرط تعزيز واغناء كافة نقاط القوة التي نمتلكها. أنا مقتنع بأن منطقة إيكس مرسيليا بروفانس يمكنها أن تكون سباقة في العديد من المجالات والقطاعات الإستراتيجية الرئيسية من بينها الصحة، والطاقة الرقمية، والطاقات منخفضة الكربون، وان تحتل الصدارة في عملية إعادة توزيع الأوراق في المنافسة العالمية للمناطق.

نشاط الغرفة التجارية العربية الفرنسية يشمل البلدان التي ترغب المنطقة في بناء وتعزيز الجسور معها لتطوير التعاون وزيادة التبادلات. كيف يمكن التعاون بين الغرفة التجارية العربية الفرنسية ومؤسستكم والمنطقة بشكل عام لتحقيق هذا الهدف؟

استطاعت غرفة التجارة والصناعة في منطقة إيكس مرسيليا بروفانس خلال الخمسة عشر سنة الماضية خلق روابط قوية مع إفريقيا وخاصة مع دول شمال إفريقيا، وذلك بفضل عضويتها النشطة في الشبكات القنصلية كالمؤتمر الدائم للغرف القنصلية الأفريقية والفرانكفونية وجمعية غرف التجارة والصناعة لدول المتوسط. يجب أن نبذل نفس الجهود تجاه دول الشرق الأوسط. هذا هو معنى مشاركتي وهدف عملي في مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية الفرنسية بموجب التفويض الذي أحمله من شبكة غرف التجارة والصناعة في فرنسا. دعونا نبني معًا خارطة طريق مشتركة يمكن تجسيدها بالإعمال الملموسة في مجالات التدريب والتأهيل والبحث والاستثمار ولكن أيضًا وقبل كل شيء في دعم أعمال الشركات التي نمثلها.

في العام الماضي، كانت مرسيليا، حسب مجلة تايم الأمريكية، واحدة من المواقع التي يجب زيارتها مرة واحدة على الأقل في العمر. ما هو تعليقكم ؟

هذا الاعتراف واضح بالنسبة لي، وهذه حقيقة بديهية! لا يمكن إنكارها... تاريخنا، وجمال طبيعتنا، وفنون الطهي لدينا ، وتعدد الثقافات والحضارات التي تغتني بها لمنطقة، والطاقة الهائلة التي تنبعث من كل بقعة منها لا يمكن أن تترك أي شخص غير مبال. أود أن أضيف ، بصفتي كرئيس لغرفة تجارة وصناعة المنطقة أنه على مدى أجيال عديدة من رواد الأعمال، سواء كانوا من أبناء هذه المنطقة أو مواهب جاءت من أماكن أخرى، وجدوا الإلهام هنا. هكذا ولدت قصص الأعمال العظيمة الناجحة، التي أصبحت أحيانًا رائدة على مستوى الاقتصاد الفرنسي او حتى على المستوى الاقتصادي العالمي. وأراهن أن هذا الحماس الخاص بمرسيليا لن ينضب !

تعزيز التعاون الاستراتيجي بين فرنسا والعراق

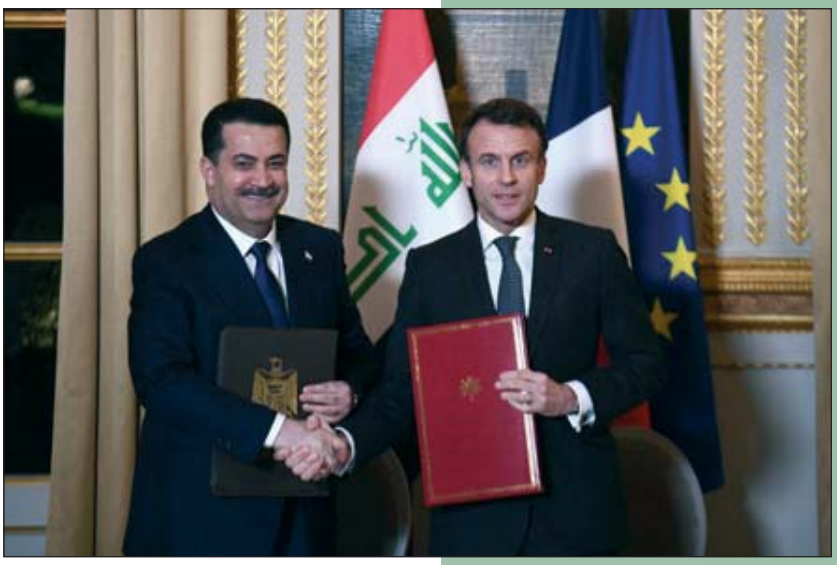

بدعوة من رئيس الجمهورية الفرنسية، إيمانويل ماكرون، قام رئيس الوزراء العراقي السيد محمد شيا السوداني بزيارة رسمية إلى فرنسا في ٢٦ و ٢٧ يناير الماضي. كانت هذه الزيارة فرصة للبلدين لإعادة التأكيد على روابط الصداقة العميقة التي تجمع بينهما ولإظهار رغبتهما في تعزيز التعاون. خلال هذه الزيارة، تم التوقيع على معاهدة شراكة إستراتيجية لتعزيز العلاقات الثنائية كما تم إنشاء هيكلة رسمية دائمة لمتابعة سير التعاون وتطوره في مختلف المجالات.

في المجال الصحي تركزت المناقشات بين البلدين على عدة مشاريع منها مركز البحوث والرعاية الطبية في جامعة الموصل، ومستشفى حلبجة المتخصص بعلاج ضحايا الأسلحة والمواد الكيماوية، ومشروع قسم جراحة القلب في مستشفى الناصرية، كما تطرقت المناقشات الى سبل التعاون بين جامعة لورين وجامعة الموصل لتنظيم دورات تدريبية في مجال الامراض النفسية. وأخيرا، تم التوقيع على اتفاقية لتسليم المستشفى التي تقوم ببنائه السلطات الفرنسية في سنجار إلى السلطات العراقية عند نهاية المشروع.

في مجال المياه والصرف الصحي، أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية عن دراسة مشروع لدعم البحث الجامعي والتدريب في مجال الري المستدام لإيجاد حلول بديلة لندرة الموارد المائية. بالإضافة إلى ذلك، أبدت فرنسا استعدادها على تطوير التعاون في مجال الموارد المائية العراقية، لاسيما من خلال دراسة الخرائط للموارد المائية الذي تنفذه شركة - إيرباص للدفاع والفضاء - ومشاريع الوكالة الفرنسية التنموية في عدة محافظات عراقية.
في قطاع البنية التحتية جدد الطرفان التزامهما باستكمال المشاريع الكبرى التي تعتمد بشكل أساسي على الخبرات الفرنسية وعلى وجه الخصوص المشاريع قيد التنفيذ ومنها تجديد شبكة الكهرباء العراقية وربطها بشبكة الكهرباء الأردنية، ومشروع المترو الجوي في بغداد.
في مجال الطاقات البديلة، أكدت فرنسا والعراق على التزامهما بتنفيذ مشروع توتال إينرجي للطاقات المتعددة.

ولتسهيل عملية تنفيذ هذه المشاريع، تعهدت فرنسا بتوسيع ضمانات ائتمان الصادرات ورفعه إلى مليار يورو، لدعم الشركات الفرنسية العاملة في العراق.
وأخيراً، اتفق الطرفان على إعادة إطلاق منتدى الأعمال الفرنسي العراقي بهدف دفع العلاقات وتعزيز التعاون بين البلدين.

إرتفاع تحويلات المهاجرين بنسبة ٥ بالمئة في عام ٢٠٢٢

ارتفع حجم تحويلات المهاجرين في العالم بنسبة ٥ بالمئة في عام ٢٠٢٢ وصلت قيمتها إلى ٦٢٦ مليار دولار. تبقى هذه الزيادة ضعيفة مقارنة بالزيادة التي سجلتها في عام ٢٠٢١ والتي بلغت ١٠,٢بالمئة. ارتفاع الأسعار والتضخم كان لهما التأثير السلبي على حجم التحويلات المرسلة.

إلى دول منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، زادت التحويلات بنسبة ٠,٧ بالمئة لتصل إلى ١٣٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، بعد مرحلة انخفاض دامت أكثر من عامين، وزادت التحويلات أيضاً إلى أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة ٣,١٠ بالمئة لتصل إلى ٧٢ مليار دولار. إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ارتفعت التحويلات بنسبة ٩,٣ بالمئة وبلغت ١٤٢ مليار دولار. وكذلك بالنسبة إلى جنوب آسيا حيث زادت بنسبة ٣,٥ بالمئة لتصل إلى ١٦٣ مليار دولار. وأخيرًا، بالنسبة لأفريقيا وجنوب الصحراء، المنطقة الأكثر تعرضاً لتأثيرات الأزمة العالمية، نمت التحويلات بنسبة ٥,٢ بالمئة، مقارنة بزيادة بلغت ١٦,٤بالمئة العام الماضي، وسجلت قيمة ٥٣ مليار دولار.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ حجم التدفقات المحولة ٦٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، أي بزيادة قدرها ٢,٥ بالمئة، مقابل ١٠,٥بالمئة في عام ٢٠٢١. يعود هذا الانخفاض في التحويلات إلى التضخم وتآكل الأجور في منطقة اليورو. ومن المتوقع أن تزداد التدفقات إلى المنطقة بنسبة ٢ بالمئة في عام ٢٠٢٣. أما بالنسبة لتكلفة الإرسال، فقد بلغت ٦,٣ بالمئة في المتوسط في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢. وفي دول مجلس التعاون الخليجي حيث احتوت الحكومات التضخم من خلال تدابير الدعم المباشر التي حمت القدرة الشرائية للمهاجرين بلغت نسبة التكلفة ٤,١ بالمئة في خلال الفترة ذاتها، بعد نسبة ٤,٣ بالمئة في العام ٢٠٢١.

تشكل تحويلات المهاجرين مصدرًا حيويًا للدخل في العديد من البلدان حيث تساهم في الحد من الفقر وتعمل على مساعدة الأسر على تعزيز قدرتها على الصمود وعلى تحسين ظروفها المعيشية.

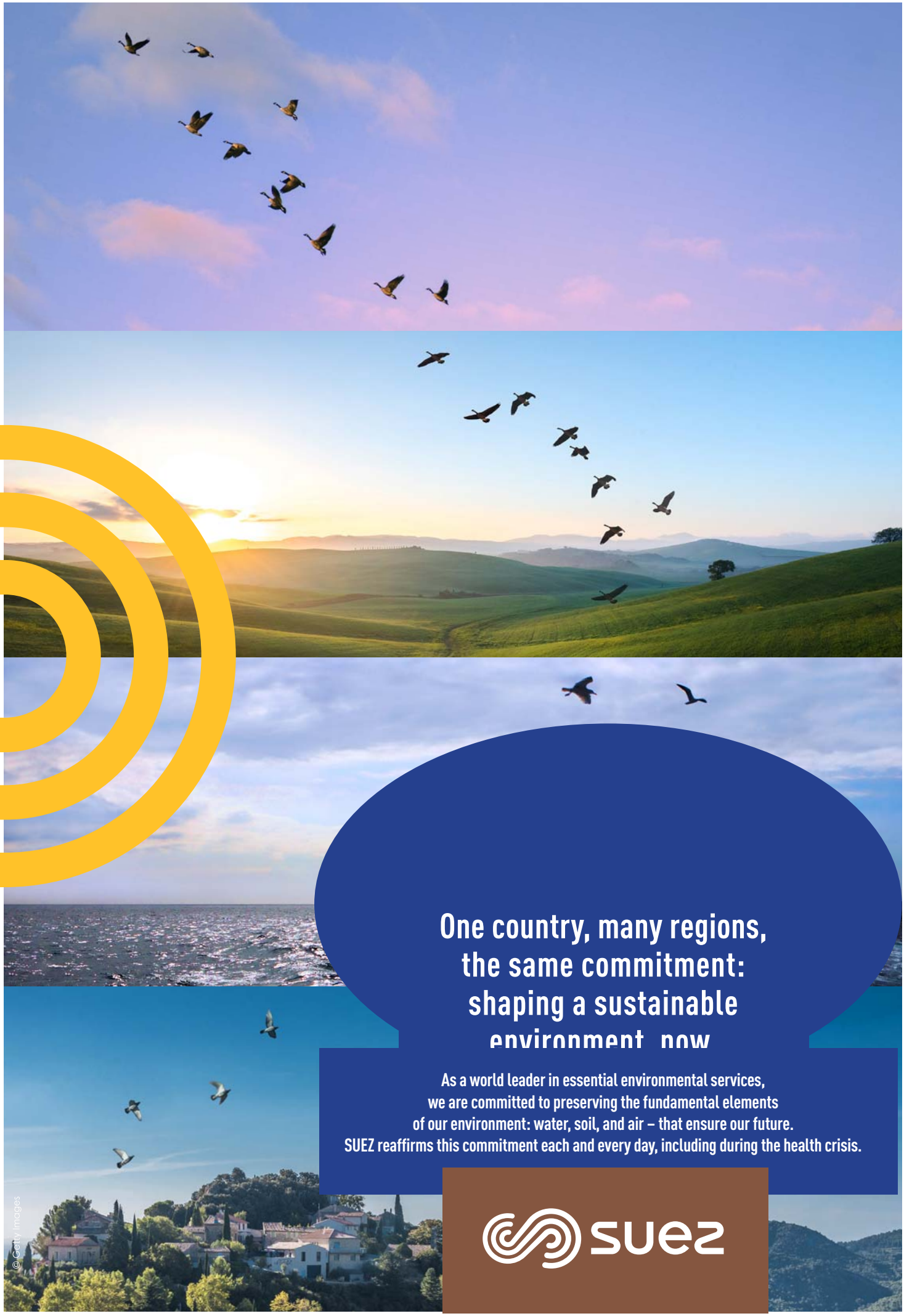

One country, many regions, the same commitment: shaping a sustainable environment, now

As a world leader in essential environmental services,
we are committed to preserving the fundamental elements
of our environment: water, soil, and air – that ensure our future.
SUEZ reaffirms this commitment each and every day, including during the health crisis.

suez

© Getty Images